

# حساسية المرحلة ترجئ المواجهة بين سعيد والنهضة

## الرئيس التونسي يستكشف فرص التهدئة مع الإسلاميين



سرع الرئيس التونسي قيس سعيد بدعوة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ ورئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي يتزعم حركة النهضة الإسلامية كذلك إلى مأدبة إفطار الأربعاء في مسعى على ما يبدو لوضع حد للخلافات التي تفجرت في الأيام الماضية وابتدت تنبئ بمواجهة مفتوحة بينه وبين الحركة الإسلامية، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة اقتصادية واجتماعية.

### صغير الحيدري

تونس - فاقت تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيد التي انتقد فيها أداء البرلمان من منسوب التوتر بينه وبين رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي، ما يعقب الخلافات بين راسي السلطة، في وقت تدعو فيه أطراف إلى إعادة رسم الخارطة السياسية في البلاد. ويشكل توتر العلاقة بين سعيد والحركة الإسلامية مدعاة للسؤال عن مآلات هذه التجاذبات، لاسيما بعد مهاجمة نواب عن النهضة وحلفائها للرئيس وصلت حد تهديده بسحب الثقة منه عبر عريضة برلمانية وهو ما وصفه مراقبون بهجوم مضاد.

وبالرغم من أن سعيد يمتلك قاعدة شعبية عريضة إلا أن التوجس من أن تستنسخ حركة النهضة سيناريو مواجهتها مع الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي تبقى فرضية ممكنة تقض مضجع أنصار سعيد المتحمسين لإصلاحات طال انتظارها. ويرى مراقبون في دعوة سعيد لرئيس البرلمان ورئيس الحكومة لاجتماع على مادة إفطار مسعى لتثبيت "هدنة" مؤقتة مع الحركة الإسلامية، في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية هشة لا تتحمل التقلبات السياسية.

ويجمع مراقبون على أن سعيد سيحاول تفادي الصراع المباشر مع الحركة الإسلامية إلى حين بالرغم من الانتقادات التي باتت تطاله هو نفسه بسبب اصطفاقات الإسلاميين الإقليمية وحتى الدولية وضمنه عن ذلك وتزامنت خلافات سعيد مع النهضة مع ظهور بوادر تفكك التحالف الحكومي الذي يجمع الحركة الإسلامية بحزب حركة الشعب (قومي) والتيار الديمقراطي (يسار اجتماعي) وتحيا تونس (ليبرالي). ويات التناقض بالتهم بين قيادات من الصف الأول في النهضة وحركة الشعب بنسب بداية انقراط عقد هذا التحالف

الش. وهذا التفكك وإن بدا للبعض بعيدا عن حسابات معركة سعيد والنهضة إلا أنه يعد صلب هذه المواجهة حيث يعقد الإسلاميون العزم على الإطاحة بحكومة إلياس الفخفاخ وبناء تحالفات جديدة ستشمل حزب قلب تونس (وسطي) واتلاف الكرامة (إسلامي).

وتشير تصريحات لقيادات بارزة في النهضة إلى ضرورة توسيع الحزام الحكومي الحالي ليشمل قلب تونس والتمهيد لوحدة وطنية يرفضها الفخفاخ في الطرف الراهن.

والأخير، وجه سعيد انتقادات للبطبة السياسية وعلى رأسها البرلمان مبدية إزعاجه من محاولات لتعديل نظامه الداخلي.

وقال سعيد من ولاية قبلي (جنوب) "هؤلاء (النواب) يقومون بخرق جسيم للقانون يجسد مرضا سياسيا وديستوريا"، مؤكدا أنه "لو كان النائب مسؤولا أمام ناخبيه لكان بإمكانه سحب الثقة دون الحاجة إلى هذا الخرق". وجاء الرد سريعا من نواب إسلاميين على

تصريحات الرئيس على غرار النائب عن النهضة سيد الفرجاني. وقال الفرجاني في تويته نشرها على فيسبوك "رئيس الجمهورية رجاء توقف عن تحريضك المتواصل من الجنوب على البرلمان".



ويبدو أن تعويل حركة النهضة على الرجل الغامض داخلها سيد فرجاني لمهاجمة الرئيس كانت خطوة محسوبة من الغنوشي الذي يدرك تماما أن لسعيد حساباته السياسية بعيدا عن تحركات الشارع التي قد لا تخدم أحدا في تونس، غير أنها قد تهدد المسار الانتقالي برمته. ويرى متابعون أن اتهامات الفرجاني كانت تهدف لترهيب الرئيس ولقت انتباهه ليضع في حسابه الأوراق التي

تمتلكها الحركة والتي تعد الحكومة أبرزها حيث باستطاعة النهضة إلى جانب قلب تونس واتلاف الكرامة الإطاحة بها.

وحتى إن لم تذهب النهضة في هذا المسار لأسباب معلنة وأخرى غير معلنة فإنها ستلجأ لإرغام رجل القصة (مقر الحكومة) على ضرورة توسيع الحزام الحكومي وبالتالي إشراك قلب تونس الذي لا يمانع خيارات الحركة بل صوت لصالح رئاسة زعيمها للبرلمان.

وبذلك قد تتخلص الحركة من حزبي حركة الشعب، شديد الانتقاد لها، والتيار الديمقراطي ويصبح الفخفاخ ياتمر باوامر النهضة ليعود بذلك عن توجهات سعيد.

وبعد مهاجمته من قبل سيد فرجاني ونجاح النهضة في إحداث شبه إجماع داخل البرلمان على "إدانة" تصريحاته تلقى سعيد هذه الإشارات التي قد تنذر باحتدام معركة يصعب التكهّن بنتائجها خاصة في حال التعويل على "الأنصار" فقط، حيث استدعى الأخير رئيسي

البرلمان والحكومة لمأدبة فطور الأربعاء، في مسعى لتهدئة الأوضاع وامتصاص حدة التوتر. ورجحت أوساط تونسية أن هناك أطرافا دولية تدخلت بوساطة في هذا الصدد لوضع حد للتصعيد الحاصل بين سعيد والحركة الإسلامية في تونس. وهذه الخلافات ليست وليدة اللحظة حيث سعى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى الإسهام في التوصل إلى تفاهات بين سعيد والغنوشي في زيارته إلى تونس في وقت سابق.

وقالت مصادر أنذاك إن هذه المساعي باءت بالفشل وهو ما جعل سعيد، الذي يتركز على صورته لدى العامة بأنه شخص يعمل بعيدا عن اللوبيات بعد أن استأنف الأخير مهاجمته للحركة ولو ضمنيا.

ويعي الرئيس التونسي أن تحريك الشارع للضغط على البرلمان يعد محفوفًا بمخاطر جسام، فهو يدرك أن هناك أطرافا تترصده شرعيته كما شرعية البرلمان وهو ما قد يعد "انقلابا".

## وفاة الشاذلي القليبي الأمين العام الأسبق للجامعة العربية

تونس - توفي الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي الأربعاء عن عمر يناهز 95 عاما في مقر إقامته بضاحية قرطاج في العاصمة تونس.

وشغل القليبي الذي يعد من أبرز السياسيين في تونس في القرن العشرين، منصب الأمين العام للجامعة العربية في الفترة بين عامي 1979 و1990 عندما كان مقر الجامعة بتونس بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل.

وكان للراحل دور كبير في وضع المؤسسات الأولى لقطاعات الثقافة والإعلام منذ استقلال تونس عن فرنسا عام 1956 كما تقلد عدة مناصب حكومية.

وأسنده الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة القليبي منصب رئيس الديوان الرئاسي في عام 1974.

ونشر القليبي الذي كان منذ 1970 عضوا بمجمع اللغة العربية في القاهرة، مقالات سياسية وأبحاثا في المجالات الأدبية واللغوية والثقافية.

وألّف الراحل عدة كتب سياسية وثقافية واجتماعية، منها "العرب أمام قضية فلسطين"، و"من قضايا الدين والعصر"، و"أمة تواجه عصرا جديدا"، و"الشرق والغرب، السلام العنيف اليوم وغدا".

وفي 2012 بعد نحو عام من اندلاع الثورة التونسية، صدر للقليبي كتاب بعنوان "الحبيب بورقيبة: كشف إشعاعي لعهد"، حيث سرد الراحل في تلك المنكرات مسيرة بورقيبة.

وفي 2007 سلم سفير فلسطين لدى تونس، هائل الفاهوم نيابة عن رئيس بلاده محمود عباس، وسام "الوشاح الأكبر" (نجمة فلسطين) للشاذلي القليبي لسوره في خدمة القضية الفلسطينية.

وقال القليبي، في كلمة له خلال حفل تسليمه الوسام الأعلى في فلسطين، خلال حفل نظم بمركز جامعة الدول العربية بالعاصمة تونس، إن "الأوضاع الدولية على وشك أن تشهد تطورات جديدة لا يمكن لأحد التكهّن بمداها، والواجب يدعونا إلى العمل من أجل النهوض الحضاري بكل أجزاء أمتنا العربية".

## تركيا تجنّد أطفال سوريا للقتال في ليبيا

قبل الفصائل الموالية لتركيا، وإرسالهم للقتال في ليبيا إلى جانب حكومة الوفاق".

وروى المصدر قصة أحد هؤلاء الأطفال مشيرا إلى أنه لم يتجاوز الـ15 عاما. وحسب المرصد فإن الطفل أقدم على ترك مخيم النازحين الذي يقطن فيه برفقة عائلته، والذهاب إلى غرين للعمل في مجال الزراعة، وبقي على اتصال مع ذويه لنحو 20 يوما، ثم انقطع الاتصال به.

ونذكر المرصد أن عدد المقاتلين السوريين في ليبيا وصل حتى الآن إلى نحو 8400 بينهم مجموعة غير سورية، في حين أن عدد المجندين الذين وصلوا المعسكرات التركية لتلقي التدريب بلغ نحو 3550 مجندا.

ونذكر المرصد الأربعاء "يوجد نحو 150 طفلا تتراوح أعمارهم بين الـ16 والـ18 عاما غالبيتهم من فرقة "السلطان مراد"، جرى تجنيدهم للقتال في ليبيا عبر عملية إغراء مادي في استغلال كامل للوضع المعيشي الصعب وحالات الفقر".

وحول كيفية ذهاب هؤلاء الأطفال إلى ليبيا نقلت المنظمة عن مصادر أن "الكثير من الأطفال يذهبون من إدلب وريف حلب الشمالي إلى غرين، بحجة العمل هناك في بداية الأمر ومنهم من ذهب دون علم ذويه، ليتم تجنيدهم بعفرين من

## ملف استعادة الأموال المنهوبة يجرج السلطة الجزائرية

وفي رده على سؤال حول الارتدادات التي خلفتها فضيحة جديدة لشركة سوناطراك في لبنان، ويزور قوى سياسية تطالب بانزال أشد العقوبات على المواطنين في صفقة فساد بين كوار في سوناطراك الجزائرية ومؤسسة لبنانية للطاقة، أكد الوزير على أن "رئيس الجمهورية أمر بفتح تحقيق قضائي بخصوص القضية التي تتعلق بصفقة تجارية قام بها أحد فروع المجمع النفطي (سوناطراك) في لبنان". وأضاف "القضية لبنانية لبنانية، وأن

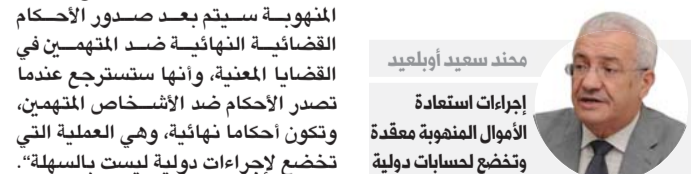


الضرائب وغلاء الأسعار يثقلن كاهل المواطنين

بـ"استعادة الأموال المنهوبة، وأنه يعلم حتى مكان تلك الثروات"، الأمر الذي تحول إلى استخفاف لدى قطاع عريض من الجزائريين، لأن "الرجل وضع نفسه في معضلة قضائية دون أن يدري، مما يوحي إلى أنه مجرد كلام دعائي لا غير". وأمام استعانة الحكومة بجيوب البسطاء لتمويل عجز الموازنة الداخلية، واللجوء لسن ضرائب جديدة ورفع أسعار البنزين بموجب قانون الموازنة التكميلي الذي يدخل حيز التنفيذ بداية من شهر جوان القادم، بات اللغط متصاعدا حول عود السلطة باستعادة الأموال المنهوبة وغياب إحصائيات أولية عن الثروات التي حولها رموز النظام السابق من أموال الشعب إلى حساباتهم الخاصة.

وقال أولعيد "استرجاع الأموال المنهوبة سيتم بعد صدور الأحكام القضائية النهائية ضد المتهمين في القضايا المعنية، وأنها ستسترجع عندما تصدر الأحكام ضد الأشخاص المتهمين، وتكون أحكاما نهائية، وهي العملية التي تخضع لإجراءات دولية ليست بالسهلة". ولفت إلى أن "بلاده تنتظر صدور الأحكام النهائية، وربما سيشرع آنذاك في تحريك البات استرجاع الأموال المنهوبة"، وهو رد غير متفائل ويكون قد جاء في إطار تهيئة الرأي العام لقبول الأسوأ بشأن الأموال المذكورة، قياسا بالتعديلات القانونية والقضائية والتشريعية والدبلوماسية وحتى السياسية، خاصة وأن تجارب مماثلة في دول عربية لم تحقق ما كان يأمله الشارع في استعادة ثرواته.

الجزائر - أثار الوزير المستشار للاتصال في رئاسة الجمهورية والناطق الرسمي باسمها محمد سعيد أولعيد، مصير الأموال المنهوبة في قضايا الفساد المفتوحة منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ونفى تورط الدولة الجزائرية في ما بات يعرف بفضيحة سوناطراك الجديدة في لبنان. وفي رد مبطن على الأصوات المتصاعدة في الشارع الجزائري، حول أسباب صمت السلطة عن الأموال المنهوبة، والإنتقادات الضمنية حول إمكانيات تواطؤ لإخفاء الحقيقة وإهدار حق الشعب في الثروات المنهوبة، شدد الناطق الرسمي باسم الرئاسة على أن "المهمة معقدة وتحتاج إلى أحكام قضائية نهائية".



ويبدو أن السلطة باتت منزعة من الانتقادات التي تطالها باستمرار، حول مصير وحجم الأموال المنهوبة من طرف رموز النظام السابق، خاصة وأن دوائر عديدة لم تتوان في إثارة شكوك حول تواطؤ السلطة الجديدة مع نظام بوتفليقة، لإخفاء الحقائق عن الشعب والمطالبة في استعادة الثروات المنهوبة. وكان الرئيس عبدالمجيد تبون، قد تعهد خلال حملته الانتخابية،